



جامعة الملكة أروى
Q A U

تداعيات تبني محاسبة القيمة العادلة

د. جاوحد ورضا

جهة النشر جامعة الملكة أروى

copyrights©2012

تداعيات تبني محاسبة القيمة العادلة

الدكتور جاوحدو رضا أستاذ محاضر كلية الاقتصاد جامعة عنابة الجزائر
الباحثة أحمودة وفاء باحثة في الدكتوراه كلية الاقتصاد جامعة عنابة الجزائر
البريد الإلكتروني: laree23000@yahoo.fr

الهاتف: 00 213 559 49 62 71

ملخص:

يهدف تطبيق محاسبة القيمة العادلة أساسا لتوفير معلومات مالية تلبية حاجة اتخاذ القرار من قبل المستثمرين. في حقيقة الأمر، فإنه يتعرض عملية قياس القيمة العادلة العديد من الصعوبات مما يخلل من درجة موثوقيتها و يثير بذلك التساؤل حول مدى منفعتها لأغراض اتخاذ القرارات الاقتصادية. سنحاول في هذا المقال تسليط الضوء على إشكالية تبني محاسبة القيمة العادلة من خلال المحاور الرئيسية التالية:

- ✓ مفهوم القيمة العادلة و طرق قياسها
- ✓ منفعة المعلومة المحاسبية المقيمة على أساس القيمة العادلة
- ✓ دور محاسبة القيمة العادلة في الأزمة المالية العالمية

Résumé :

L'enjeu affiché à travers l'application de la comptabilité en juste valeur est de produire des informations financières répondant prioritairement aux besoins décisionnels des investisseurs. En fait, la mesure de la juste valeur subit beaucoup de difficultés qui remettent en cause sa fiabilité et soulèvent ainsi la question de son utilité aux fins de la prise de décisions économiques

Cet article tente de mettre en évidence la problématique d'adoption de la comptabilité en juste valeur à travers les principaux axes suivants :

- ✓ La définition de la juste valeur et les méthodes de sa mesure
- ✓ L'utilité de l'information comptable en juste valeur
- ✓ Le rôle de la comptabilité en juste valeur dans la crise financière
- ✓

مقدمة

في ظل المستجدات الاقتصادية الراهنة و تبني معايير المحاسبة الدولية، ازداد الاهتمام بمفهوم القيمة العادلة الذي ساهم في الانتقال من المنظور القانوني و التاريخي للمحاسبة إلى المنظور الاقتصادي. و قد ظهر مفهوم القيمة العادلة لأول مرة سنة 1953 في نشرة أبحاث المحاسبة المتعلقة بإعادة تقييم الميزانية و عرض بعدها من قبل مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB سنة 1995 في المعيار الدولي رقم 32 و فيما بعد في المعيار الدولي رقم 39 التي تناولت الأدوات المالية و أثار منذ ذلك الحين العديد من المناقشات و الأبحاث، فهناك من اعتبر أن القوائم المالية التي تعكس القيمة السوقية للأصول أو الخصوم من شأنها توفير معلومات ملائمة للمستثمرين و قد أيد هذا الرأي مجلس معايير المحاسبة المالية FASB و كذلك العديد من أعضاء

مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB, و هناك من يرى أن التقييم على أساس القيمة العادلة لا ينتج بالضرورة معلومات مالية محايدة و موضوعية. بهذا الصدد، صرحت هيئة مراقبة الأسواق المالية في تقريرها لسنة 2005، أن هناك تكاليف مرتبطة بتطبيق محاسبة القيمة العادلة، فمن أهم القضايا المطروحة هي مدى امكانية قياس بنود البيان المالي بموثوقية، خاصة بالنسبة للأدوات المالية التي لا يوجد لها أسواق نشطة. ففي هذه الحالة يجب على الإدارة تقدير القيمة العادلة و التي يمكن أن تخضع لحرية التصرف أو التلاعب. في حين تكمن إشكالية القياس بالقيمة العادلة بالنسبة للمستثمرين في أن بعض أو حتى الكثير من الأدوات المالية المعترف بها لا تقاس بدقة كافية لمساعدتهم في تقييم الوضعية المالية للشركة و الأرباح المحتملة بقدر كاف.

و تباعا لما سبق سندرس إشكالية تبنى محاسبة القيمة العادلة من خلال المحاور الرئيسية التالية :

✓ مفهوم القيمة العادلة و طرق قياسها

✓ منفعة المعلومة المحاسبية المقيمة على أساس القيمة العادلة

✓ دور محاسبة القيمة العادلة في الأزمة المالية العالمية

1. مفهوم القيمة العادلة

لقد تعرض مجلس المعايير المحاسبية الدولية لمفهوم القيمة العادلة في عدة معايير محاسبية إلا أن النسخة الأولى من إطاره المفاهيمي (1999) قد خلت من هذا المفهوم، حيث شملت أربعة طرق للتقييم ألا و هي : التكلفة التاريخية، التكلفة الحالية، قيمة التحقق و القيمة المحينة. ومن الملاحظ أنه من بين هذه الطرق فقط التكلفة التاريخية تنتج من معاملة حققت فعلا من طرف المؤسسة. (JEANJEAN, T., 2009)

عرفت القيمة العادلة سنة 1982 في المعيار المحاسبي الدولي 16 المتعلق بالتجهيزات المادية على أنها: " المبلغ الذي بموجبه يتم تبادل أصل بين كل من المقتني و البائع حيث يكون كل منهما على بينة من الحقائق و لديه الرغبة في تبادل الأصل في ظروف سوق عادية" (IAS16⁽¹⁾, §6, 1982). تطور هذا التعريف فيما بعد من خلال المعايير المحاسبية، حيث امتد استعمال القيمة العادلة إلى الخصوم في المعيار الدولي IAS32، و إلى أدوات الأموال الخاصة في المعيار المحاسبي الدولي IFRS2⁽²⁾، ليصبح بذلك : " المبلغ الذي بموجبه يمكن تبادل أصل، أو تسوية خصم أو تبادل أداة أموال خاصة، بين أطراف كل منهم لديه الرغبة في التبادل وعلى بينة من الحقائق ويتعاملان بإرادة حرة" (الملحق أ ، IFRS 2).

1 _ international accounting standard

2 _ international financial reporting standard

في سنة 2006 شرع مجلس المعايير المحاسبية الدولية⁽¹⁾ IASB في مشروع لتحسين إطاره المفاهيمي و ذلك بالمشاركة مع مجلس معايير المحاسبة المالية⁽²⁾ FASB، حيث قام كل من الـ IASB و نظيره الـ FASB بتعريف القيمة العادلة وكيفية قياسها. تبعا لذلك نشر الـ FASB في سبتمبر 2006 بيان معيار المحاسبة المالية SFAS⁽³⁾ 157 " قياس القيمة العادلة"، و الذي أعيدت صياغته في مشروع سبر الآراء لمجلس معايير المحاسبة الدولية سنة 2007. حيث تم تعريف القيمة العادلة في بيان معيار المحاسبة المالية SFAS 157 على أنها: " السعر الممكن استلامه عند بيع أصل أو عند تسوية التزام في عملية منظمة بين المتعاملين في السوق في تاريخ القياس"، بالإضافة إلى تعريف القيمة العادلة، اهتم هذا المعيار بتقديم منهجية قياس القيمة العادلة.

2. طرق قياس القيمة العادلة :

إن تحديد القيمة العادلة يتطلب فرضيات، مراجع و معطيات و التي جمعها SFAS 157 تحت اسم المدخلات، حيث وضع هذا المعيار تصنيف هرمي لهذه المدخلات حسب درجة موثوقيتها وحدد بذلك ثلاثة مستويات لقياس القيمة العادلة؛ حيث يتعلق المستوى الأول بالتقديرات الأكثر موثوقية و المستوى الثالث بتلك الأقل موثوقية : مستوى التقييم 1 ، و يتم بموجبه أخذ الأسعار المحددة في الأسواق النشطة للأصول والخصوم المتطابقة؛ مستوى التقييم 2، وهي فئة واسعة النطاق عن الأولى حيث تدمج أسعار نقلت عن الأصول والخصوم المماثلة في أسواق نشطة أو غير نشطة، هذه الأسعار يجري تعديلها بشكل مناسب حسب الضرورة لتعكس الاختلافات في الأصول والخصوم ومستوى النشاط في السوق، ومستوى التقييم 3، حيث لا توجد أسواق للأصول قابلة للمقارنة ويجب أن تستند عمليات التقييم إلى حد كبير على التقديرات والأحكام الصادرة عن الشركة نفسها. في نوفمبر 2006 ، نشر مجلس معايير المحاسبة الدولية ورقة مناقشة بشأن قياس القيمة العادلة⁽⁴⁾ التي توصي باعتماد التسلسل الهرمي المماثل لدعم التقييم على أساس القيمة العادلة. ويوضح الجدول التالي مستويات تقييم القيمة العادلة في حالة وجود أصول و خصوم مدرجة في سوق نشطة، فإنه من السهل تطبيق تعريف القيمة العادلة، أما إذا تعلق الأمر بتطبيق هذا المفهوم على الأصول و الخصوم الغير مدرجة في سوق نشطة، فإن الصعوبات التطبيقية تصبح في غاية الأهمية. وتحدد معايير المحاسبة الدولية السوق النشطة بثلاثة شروط:

مصدر المعلومات	المستوى		
سعر غير معدل في سوق نشطة لأصول أو خصوم متطابقة	1	عالية	درجة الموثوقية
سعر غير معدل لأصول أو خصوم مماثلة ، في سوق نشطة أو سوق أقل سيولة	2	↑	

1 _ international accounting standard board

2 _ financial accounting standard board

3 _ statement of financial accounting standard

4 _ <http://www.iasb.org>.

المعطيات الملاحظة في السوق غير متاحة . القيمة العادلة تحدد على أساس مصادر معلومات غير ملاحظة و التي من الضروري أن تعكس فرضيات المشاركين في السوق و ليس فرضيات المؤسسة.	3	منخفضة	
--	---	--------	--

Source : JEANJEAN, T., « juste valeur », p.1026.

أولها: يجب أن تكون السلع المتبادلة متجانسة؛ فيما بعد، يجب أن نجد في كل لحظة شاري و بائع من المرجح أن يتموا المعاملة و أخيرا، يجب أن يكون سعر المعاملة علني. في الواقع، فإنه لا يوجد العديد من الأسواق النشطة في مختلف أنحاء العالم، أما إذا تعلق الأمر بالجزائر فإننا نجد أنفسنا أمام غياب تام للأسواق النشطة. في ظل غياب مثل هذه الأسواق، يتعين إجراء تقديرات للقيمة العادلة التي قد تخل موثوقيتها بمنفعة التقييم نفسه. يتم قياس القيمة العادلة وفقا لمجلس معايير المحاسبة الدولية إما بملاحظة المعاملات الحديثة التي تمت تبعا لشروط المنافسة العادية بين أطراف ثابتة و على بيئة من الحقائق؛ أو بالرجوع إلى القيمة العادلة الحالية لأداة أخرى مطابقة على الأغلب؛ و إلا بتحليل التدفقات النقدية المحينة المعنية و إذا تعذر ذلك فإنه يتم اللجوء إلى نماذج التقييم الرياضية. إن حساب القيمة المستند على التدفقات النقدية المحينة تعتبر طريقة تقودنا إلى تحديد القيمة الإستعمالية، و التي تعتبر بمثابة القيمة العادلة في حالة غياب تام لسوق مرجعية⁽¹⁾ كما هو الحال في الجزائر.

في الواقع، فإن قياس القيمة العادلة لا بد أن يركز على مسار منهجي موجه لتحديد قيمة حيادية و موضوعية، كما أن ملائمة القياس تركز على صدق الفرضيات و تنوع الطرق، فمن شأن شفافية هذه الفرضيات و التقديرات من خلال معلومات مفصلة في الملاحق ضمان مصداقية و قابلية مقارنة القوائم المالية المنشورة. من المعلوم أن المعلومة المحاسبية حتى تكون نافعة لاتخاذ القرارات من قبل المستثمرين ولتلبية حاجيات مستخدمي القوائم المالية عموما لا بد أن تستوفي الخصائص النوعية الأساسية للمعلومات المحاسبية المتمثلة في الملائمة، الموثوقية و القابلية للمقارنة. و لقد ازداد النقاش حول مدى استيفاء المعلومة المحاسبية المقيمة على أساس القيمة العادلة لهذه الخصائص و من ثم مدى منفعتها لتلبية أغراض مستخدمي القوائم المالية.

3. مدى منفعة القيمة العادلة

1.3. ملائمة المعلومة المحاسبية المقيمة على أساس القيمة العادلة

لقد عرفت الملائمة في الإطار المفاهيمي للمحاسبة لمجلس معايير المحاسبة الدولية IASB على أنها: "خاصية أساسية للمعلومة التي تحتويها القوائم المالية، مما يجعل هذه الأخيرة تؤثر على القرارات الاقتصادية التي

1_ لمزيد من التفصيل ارجع إلى المعيار المحاسبي الدولي IAS 39 الذي يحدد في فقراته 74 AG إلى 81 AG المبادئ المنهجية لقياس القيمة العادلة في حالة غياب سوق

نشطة.

سيستخدمها مستخدمو القوائم المالية و ذلك بمساعدتهم على تقييم النتائج المالية للعمليات و الأحداث السابقة، الحالية و المستقبلية، أو بالسماح لهم بالتأكد من التقييمات السابقة أو تصحيحها" (1) . إن هذا التعريف الذي يرتبط بشكل كبير بمفهوم المضمون المعلوماتي، يعكس المحددات الأساسية لخاصية الملائمة و المتمثلة في القيمة التنبؤية (2)، قيمة التأكد (3) و سرعة نشر المعلومات المحاسبية (4).

إذا أخذنا بعين الاعتبار المحددات الأساسية لخاصية الملائمة، فإن تطبيق محاسبة القيمة العادلة من شأنه تعزيز المضمون المعلوماتي للمعطيات المحاسبية و المالية. و هذا ما أشار إليه مجلس معايير المحاسبة المالية FASB في معياره SFAS 107 (الفقرة 40) : " إن المعلومات المقيمة على أساس القيمة العادلة للأدوات المالية، ترمي إلى مساعدة مستخدم المعلومات المحاسبية على القيام بتنبؤاتهم الخاصة و على التأكد من تقديراتهم السابقة أو تصحيحها"، و أضاف في الفقرة الموالية من نفس المعيار أن القيمة العادلة هي الطريقة الأكثر ملائمة لتقييم الأدوات المالية، لأنها تقدم لمستخدمي القوائم المالية امكانية تقدير نتائج استراتيجيات الاستثمار و التمويل المحققة من طرف الشركة (SFAS 107، الفقرة 41).

و هذا ما أكدته مجموعة العمل المشترك لوضعي المعايير (JWGSS (5)، 2000 ، ص. 151) معللة ذلك، بكون القيمة العادلة تسمح من جهة بعكس الأحداث و الشروط الاقتصادية المتعلقة بالمؤسسة في وقتها المحدد، و من جهة أخرى تقديم قاعدة جيدة للتحليل و التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية. إلا أنه يكون من غير المنطقي أن نجزم بملائمة المعلومة المقيمة على أساس القيمة العادلة دون سرد نتائج الدراسات التطبيقية، و هنا نجد أن الأدبيات المحاسبية جد سخية إذا تعلق الأمر بدراسة و اختبار ملائمة القيمة العادلة مقارنة بطرق التقييم الأخرى (6).

إن هذه الدراسات في مجملها لا تفضل نموذج القيمة العادلة عن نموذج التكلفة التاريخية بشكل معبر، حيث أن نتائجها متباينة في أغلب الأحيان. و اتجهت العديد منها إلى إيجاد صلة بين سعر السهم للشركة و تقييم بعض الأدوات المالية على أساس القيمة العادلة بما فيها تلك القابلة للتداول في أسواق سائلة و كاملة، بهذا الصدد، اختبر Barth (1994) ملائمة القيمة (the value relevance) للمعلومات المقيمة على أساس القيمة العادلة لسندات التوظيف المملوكة من قبل البنوك الأمريكية. و امتدت دراسته في الفترة من سنة 1971 إلى

1 _ dictionnaire de la comptabilité et de la gestion financière, p. 621

2 _ القيمة التنبؤية هي إحدى خصائص المعلومات المالية التي تساعد مستخدمي القوائم المالية على التنبؤ بنتائج الأحداث السابقة، الحالية و المستقبلية.

3 _ قيمة التأكد هي إحدى خصائص المعلومات المالية التي تساعد المستثمرين على تأكيد أو تصحيح التقييمات السابقة.

4 _ السرعة في النشر هي إحدى خصائص المعلومات المالية التي بموجبها تصل المعلومات إلى مستخدميها في الوقت الذي من المحتمل أن تؤثر فيه على قراراتهم.

5 _ joint working group of standard setters

6 - في الأدبيات المحاسبية، المنهجية المستعملة بكثرة لاختبار ملائمة المعلومة المقيمة على أساس القيمة العادلة تتمثل في تحديد بأي طريقة تنعكس هذه المعلومة في أسعار الأسهم (holthausen et watts).

(2001) أي البحث عن تأثير محاسبة القيمة العادلة على قيمة عينة من الشركات في البورصة. و بالتوصل إذا إلى علاقات إحصائية معبرة بين المعلومات المقيمة بالقيمة العادلة و تطور الأسعار الملاحظة في

البورصة، يستنتج الباحثين القيمة المعلوماتية أو ملائمة المعلومات المقيمة على أساس القيمة العادلة.

سنة 1990، حيث عرضت البنوك في تقاريرها السنوية معلومات مكتملة حول القيمة العادلة للسندات المكونة لمحاظتها التوظيفية و التي وجد الباحث أنها تنعكس في قيمة سعر الأسهم.

من ناحية أخرى، لاحظ كل من Petroni و Wahlen (1995) في دراسة أجريت على عينة من مؤمّني الممتلكات و المسؤولية المدنية (property-liability insurers) أن القيمة العادلة لسندات المساهمة و سندات الخزينة الأمريكية ملائمة، في حين أن تلك المتعلقة بسندات البلديات (municipal bonds) و سندات الشركات (corporate bonds) ليست ملائمة. و قد فسروا ذلك بأن سيولة العمليات على سندات البلديات و الشركات ربما كانت ضعيفة جدا للسماح للأسواق بإنتاج تقديرات قيمة عادلة ملائمة.

اتفاقا مع هذه الدراسات و تركيزا على قائمة الدخل، جاءت دراسة Ahmed و Takida (1995)، الذين لاحظوا من جهتهم أن الأرباح و الخسائر المحققة و الغير محققة (unrealized gains and losses) على سندات التوظيف لها تأثير مباشر على عائد الأسهم. و توصل إلى هذه النتائج Park et al. (1999) الذين بينوا أن الأرباح و الخسائر الغير محققة المتعلقة بالسندات المتاحة للبيع، بالسندات المملوكة حتى تاريخ الاستحقاق و بالقروض البنكية ترتبط إحصائيا بعائد البورصة.

بالبقاء دائما في نفس إطار التحليل و بالرجوع إلى المعلومات المقدمة في المعيار SFAS 119 ، بين Venkatachalam (1996) وجود رابط معبر بين القيمة العادلة للمشتقات و قيمة أسهم الشركة، و جاءت دراسة Schrand (1997) لتؤكد هذه النتيجة. كما لاحظ هؤلاء الباحثون وجود رابط مباشر بين القيمة العادلة للأدوات المشتقة و حساسية عائد البورصة لتغيرات معدل الفائدة.

أما Botosan et al. (2005)، فقد لاحظوا أن الدراسات المذكورة سابقا تعاني من التحيز في المعاينة لأن الشركات المدروسة تنتمي كلها إلى القطاع البنكي، حيث بينت هذه الدراسات ملائمة القيمة العادلة لبعض الأدوات المالية للبنوك. و من أجل تعميم هذه النتائج على باقي المؤسسات سعى Simko (1998) لتقييم المضمون المعلوماتي للقيمة العادلة لمؤسسات غير مالية بالاعتماد على نموذج تقييم الشركات المصمم من طرف Feltham et Ohlson (1995)، حيث حلل الباحث الرابط بين مبلغ تعديلات التكلفة التاريخية للأصول و الخصوم المتضمنة في نطاق تطبيق المعيار SFAS 107 ، و القيمة السوقية للأموال الخاصة للشركة. و أجريت هذه الاختبارات على 1067 ملاحظة في الفترة 1992-1995، إذ ركزت الدراسة أساسا على أثر تقييم الديون المالية بالقيمة العادلة لأن هذا البند يتعرض للتعديلات الأكثر تعبيراً: 7.7 % من إجمالي الأصول في المتوسط، أثبتت النتائج أن القيمة العادلة للديون لها مضمون معلوماتي بالاختلاف مع القيمة العادلة للأصول المالية و الأدوات المشتقة. في نفس الاتجاه و مهتما فقط بملائمة القيمة العادلة للأدوات المشتقة، قام Wong (2000) بدراسته على عينة مكونة من 145 شركة صناعية في الفترة من 1994-1996 . بينت نتائج هذه الدراسة أن تغير القيمة العادلة لبعض الأدوات المشتقة مثل عقود المبادلات swaps و العقود الآجلة مرتبطة إحصائيا بوضعية الصرف المستعملة كمقياس للمخاطر.

في الواقع و رغم أهمية النتائج التي توصلت إليها الدراسات السابق ذكرها، فإن عدم تعميم القيمة العادلة على جميع عناصر الميزانية طرح مشكل المتغيرات المحذوفة في نموذج التقدير، و من أجل تعدي هذا المشكل قام Caroll , Linsmeier و Petroni (2003) بدراسة على عينة من 143 شركة استثمار لرأس مال ثابت

و التي تنتشر فيها الميزانيات و قوائم الدخل بالقيمة العادلة كليا، أكدت هذه الدراسة وجود ارتباط قوي بين أسعار الأسهم و القيم العادلة لكامل الأوراق المالية، و كذلك بين النتائج الغير محققة و مردود البورصة. و هذا ما يؤيد أن فرضية عدم تناسق نتائج الأعمال السابقة تفسر بعدم تعميم محاسبة القيمة العادلة على كل عناصر الميزانية في أنواع الشركات الأخرى مثل البنوك و مؤسسات التأمين.

على الرغم من أن مجمل الدراسات السابقة قد أجمعت على تأكيد ملائمة القيمة العادلة لسندات التوظيف فإن ملائمة القيمة العادلة للأصول و الخصوم الأخرى لا تزال متباينة. واحدة من أهم تفسيرات هذه النتائج تكمن في غياب الاتساق المنهجي المتعلق على سبيل المثال، باستعمال نماذج تقييم غير مناسبة للشركات، أو بمشاكل إحصائية مثل إلغاء متغيرات ملائمة للتقييم من جراء التطبيق الجزئي للقيمة العادلة، أو بضعف المنطق نفسه الذي يترأس منهجية بحث الملائمة.

بالإضافة إلى هذه الصعوبات المنهجية، فإن الأدبيات المحاسبية تتفق مع كون غياب أسواق سائلة و كاملة لبعض الأصول المالية، و اللجوء من أجل تقدير القيمة العادلة، إلى نماذج داخلية التي تخضع إلى سلطة التقدير الكلي للمدراء و إلى أخطاء التقدير، من شأنه الإخلال بموثوقية القيمة العادلة و من ثم ملائمتها. في حقيقة الأمر، فإن النقاش الدائر حول المضمون المعلوماتي للقيمة العادلة يبين التوافق بين الملائمة و الموثوقية. على هذا النحو، يدعم العديد من الباحثين فكرة أن القيمة العادلة تصبح أقل ملائمة عندما لا تنتج من مرجع حيادي و لا جدال فيه من حيث أسعار السوق.

و بالتالي، فإن التحليل المفصل لموثوقية القيمة العادلة و المشاكل المتعلقة بتقديرها من شأنه أن يوضح هذا الرأي المذكور بكثرة في أدبيات المحاسبة.

2.3. موثوقية المعلومة المحاسبية المقيمة على أساس القيمة العادلة

حسب المعيار الدولي IAS 39 ، فإنه يوجد ثلاثة طرق لقياس القيمة العادلة للأدوات المالية، فإذا كانت الأدوات المالية متداولة في سوق نشطة و سائلة، فإن سعر التداول أو الإصدار يمثل قيمتها العادلة. و في حالة غياب سوق مرجعية، فإن معدي القوائم المالية ملزمين ببناء تقييماتهم المحاسبية على أساس القيمة الأقرب من تلك المحددة في السوق. حيث يمكنهم اللجوء إلى تحليل مقارن من خلال تقييم الأدوات التي تتمتع بخصائص مالية مماثلة، أو إلى تقنيات التقييم المقبولة عموما و التي تضمن تقدير معقول لقيمة السوق، مثل تحيين التدفقات النقدية المستقبلية و نماذج تقييم الخيارات. أما في حالة عدم وجود قيمة سوقية لبعض الأدوات المالية، فإن قيمتها العادلة تحدد داخليا على أساس نماذج مصممة من قبل الشركات أو بالاستعانة بمداخل المقاربة. يرى بعض الباحثين، أن خاصية الموضوعية لمثل هذه القيمة التي تم تقديرها داخليا مشكوك فيها. حتى لو افترضنا حيادية المسؤولين عن التقييم، فإن تعقد النماذج و المعايير المستخدمة من شأنه إثارة القلق حول موثوقية القيمة العادلة، حيث ترتبط هذه الأخيرة بنوعية النماذج و المعطيات المستخدمة و كذلك صدق و حيادية معدي القوائم المالية لكل مؤسسة.

1.2.3. صعوبات قياس القيمة العادلة

كما ذكر سابقا، فإن أغلبية الأدوات المالية المستعملة من قبل الشركات ولا سيما مؤسسات القرض، ليست مسعرة في البورصة و ليس لها أسواق منظمة أو مماثلة. و تبعا لذلك فإن تقييمها يركز على نماذج داخلية، التي

تعد في أغلب الأحيان كنتيجة لأعمال تتطلب الكثير من الخبرة، كما أن تنفيذها يواجه العديد من المشاكل التقنية الصعبة التي تتطلب بدورها تحليل دقيق ليس في وسع أيًا كان فهمه، على سبيل المثال تحديد معدلات التحيين المستعملة، الأخذ في الاعتبار خطر القرض الخاص بالمؤسسات المصدرة للأداة المالية، إلى غير ذلك، هناك العديد من المسائل التقنية التي تنتج بالضرورة من التقريبات لأنها لا تفسر دائما بقوانين قائمة على تحليلات إحصائية و علمية (Khurana et Kim, 2003) .

من ناحية أخرى، فإنه بإمكان كل المهنيين الذين يقومون بتقييم الأدوات المالية أو أولئك الذين يشاركون في مراقبة عمليات التقييم، مواجهة صعوبات عملية و التي تخلق الكثير من الشكوك في القيمة (Bernheim, 1998) .

بهذا الصدد طبق Barth et al. (1998) نموذج ثنائي الحد لتحديد القيمة العادلة للسندات القابلة للتحويل لأسهم و ذلك على عينة مكونة من 120 شركة أمريكية. و لقد بينت نتائج هذه الدراسة أن القيم الناتجة عن هذا النموذج يشوبها عدم اليقين. خصوصا عندما تكون معالمها (متغيراتها) غير قابلة للملاحظة و تتطلب بذلك تقديرها.

على هذا النحو، جزمت هيئة مراقبة السوق المالي SEC⁽¹⁾ أن استخدام النماذج الداخلية لتحديد القيمة العادلة يمكن أن يؤدي إلى نتائج جد مختلفة لأدوات مالية لها خصائص مماثلة من حيث الخطر. تبعا لذلك و بالأخذ في الاعتبار مختلف تقنيات التقييم الممكن استعمالها، بالإضافة إلى العديد من الخيارات المنهجية في غياب أسواق ثانوية نشطة للكثير من الأدوات المالية، فإن القيم العادلة و أثرها على الحسابات لن تكون بالضرورة قابلة للمقارنة من شركة إلى أخرى. وفقا للفرضيات وقيم المتغيرات المستخدمة، فإن نتائج النماذج يمكن أن تختلف بنسب كبيرة (Barlev و Haddad, 2003). إلا أنه لا يمكن أن تتصف القيمة بالموثوقية إلا إذا توصلت مختلف طرق الحساب إلى نتيجة مماثلة. في مثل هذه الظروف، لا يسعنا الجزم بموثوقية القيمة العادلة، التي لطالما دعا مجلس معايير المحاسبة الدولية إلى تبنيها. حيث يبدو أن محاسبة القيمة العادلة عاجزة عن تحديد قيمة الأصول بشكل قاطع لا لبس ولا شك فيه، وهذا ما أكدته بوضوح لجنة بازل للرقابة المصرفية (1999) : " في حالة عدم وجود معيار يعالج بشكل واضح ومفصل أساليب تحديد القيمة العادلة للأدوات المالية غير المتداولة في الأسواق النشطة، فإن تطبيق محاسبة القيمة العادلة يمكن أن يقلل من موثوقية المعلومات المنشورة في القوائم المالية".

مدركا لهذه المشاكل و الصعوبات الناجمة عن تحديد القيمة العادلة، قام واضع المعايير الدولي و نظيره الأمريكي⁽²⁾ بمتابعة مشروع يهدف إلى إعداد معيار يفرض على الشركات نشر معلومات مفصلة حول أساليب تحديد القيمة العادلة، الفرضيات الأساسية لحساب هذه القيمة، البارمترات (المعلمات، المعايير) المستخدمة، و حول حساسية القيمة العادلة للتغيرات اللاحقة لهذه البارمترات أو الفرضيات.

1 _ Securities and exchange commission.

2 _ لقد نشر مجلس معايير المحاسبة المالية في جوان 2004 مشروع سير آراء حول طرق قياس القيمة العادلة .

رأى Botosan و آخرون (2005) أن مثل هذا المعيار سوف يسمح لمستخدمي القوائم المالية بالحكم على الشفافية والدقة التي تم بها قياس القيمة العادلة و بتميز المعطيات التي تم قياسها بشكل صحيح وموثوق به. و قد أيد ذلك Schipper (2003) الذي جزم أن نشر هذا المعيار سيمنح لمعدي القوائم المالية و المدققين قاعدة مشتركة من المعرفة، وهذا سيعزز التحقق من صحة القيمة العادلة.

في انتظار نشر هذا المعيار، فإن قياس القيمة العادلة من خلال نماذج داخلية لا يزال معقد، كما أنه يزيد من عدم اليقين حول تقييم الأدوات المالية، وهذا على افتراض أن تحديد القيمة العادلة من قبل المسؤولين على التقييم صادق، بحسن نية و دون السعي إلى التضليل.

2.2.3 ذاتية المسؤولين على التقييم

لقد صاحب هذا التخوف من التعقيد الملازم لقياس القيمة العادلة، الخوف من الذاتية و كذلك التلاعب الممكن بالأرقام. فمن البديهي أن استعمال نماذج التقييم التقنية لقياس القيمة العادلة، و التي تعكس رؤية الإدارة عما سيكون في المستقبل وحول اختيار معايير القياس وفرضيات النموذج، من شأنه الإخلال من موضوعية القيمة العادلة، وبالتالي إثارة صعوبات من ناحية موثوقية المعلومة المحاسبية. على هذا النحو، يؤكد مجلس الاحتياط الفيدرالي FRB⁽¹⁾ (2001) أن الذاتية الكامنة في تقدير القيمة العادلة للأدوات القليلة السيولة أو الغير سائلة يمكن أن تضعف من موثوقية الحسابات، مما يؤدي إلى تغذية مناخ عدم اليقين والشك فيما يتعلق بالمعلومات المحاسبية.

في نفس إطار التحليل، جزم Barlev و Haddad (2003) أنه في حالة تحديد القيمة العادلة عن طريق نموذج تحيين التدفقات النقدية المستقبلية (المستعمل في الجزائر) يمكن للمدراء التأثير بشكل كبير على القيم الحالية من خلال الخيار التعسفي لمجموعة من معدلات الخصم ومعدلات النمو المستقبلي و الذي يصعب كشفه من قبل مستخدمي البيانات المالية. أبعد من ذلك، ينبه Watts (2003) إلى خطر تقديم تقديرات للتدفقات النقدية المستقبلية في البيانات المالية، التي تشوبها أحيانا الذاتية.

بالنسبة لكل من Anagnostopoulos و Buckland (2005)، و كذلك Landsman (2005)، فإن هذه التقييمات التي تركز على فرضيات جد معقدة و التي تقود حتما إلى خطر التحيز " الغير مقصود"، تؤدي إلى تباين المعلومات بين الإدارة ومراجعي الحسابات، مما يفتح المجال أمام التلاعبات التي لطالما تعرضت لها مهنة المحاسبة.

من ناحية أخرى، اتجهت الدراسة التي قام بها Nissim (2003) إلى تأكيد النتائج السابق ذكرها. اعتمد هذا الباحث لإجراء اختباره، على المعطيات المحاسبية لـ 157 بنك أمريكي للسنوات 1994 و 1995، ولقد نجح في إظهار أنه في البنوك، وخاصة تلك التي تعاني من أوضاع مالية سلبية، قد قدرت الإدارة عناصر قياس القيمة العادلة للقروض، حيث قامت بزيادة قيمة هذه الأخيرة من أجل تحسين تقييم السوق لمخاطرها وأدائها. في نفس المنطق، بينت نتائج دراسة Dietrich، Harris و Muller (2001) أن المدراء يمارسون سلطة التقدير من أجل تضخيم القيم العادلة للاستثمارات العقارية (investment property) قصد إخفاء النتائج المحاسبية قبل

1 _ federal reserve board.

إصدار ديون جديدة. تشير هذه الدراسة، علاوة على ذلك، إلى أن موثوقية القيمة العادلة للاستثمارات العقارية تتحسن عندما تقاس من طرف مقيمين خارجيين (external appraisers) و عندما تدقق من طرف مكاتب التدقيق الدولية الكبرى big 6 . غير أن الدراسة التي أجراها Barth و Clinch (1998)، على عينة من شركات أسترالية، لا تؤيد هذه النتيجة؛ حيث بين الباحثين أن موثوقية القيمة العادلة للتجهيزات المعنوية لا تتغير، مهما كان مصدر الحصول على القيمة العادلة (تقييم داخلي أو خارجي).

في نفس السياق، أظهر Bernard et al. (1995) أن تقييم احتياطات انخفاض القيمة للقروض البنكية loan-loss provision ، خاصة القروض التي تتحلّى بخصائص مميزة، يتمتع بموثوقية نسبية. و أخيراً، أثبت Aboody ، Barth و Kasznik (2005)، بالانضمام إلى هذه المناقشات حول ذاتية التقييم بالقيمة العادلة، أن الشركات الأمريكية و خاصة تلك التي تقدم المزيد من المنافع لموظفيها، تقوم باختيار معايير التقييم لخيارات الأسهم stock-options بشكل غير موضوعي من أجل تعزيز معلوماتهم المحاسبية المنشورة في الملاحق ، حيث يترتب على ذلك زيادة قيمة أسهمهم في البورصة.

باختصار، فإنه يبدو واضحاً أن هذه الدراسات قد زادت من الشكوك حول شفافية وموضوعية القيمة العادلة الناتجة عن نموذج داخلي. ويضم هذا الأخير في طياته عدم الدقة و التحديد التي من المحتمل أن تفتح الباب أمام أي تفسيرات، وهذا ما يتعارض مع الهدف الأولي المتمثل في الموثوقية.

3.3. قابلية مقارنة المعلومة المحاسبية المقيمة على أساس القيمة العادلة

لقد صرح البنك المركزي الأوروبي في نشرته لفيبري 2004 ، أن من أهم فضائل محاسبة القيمة العادلة هي السماح للشركات المدرجة في البورصة بتقديم مجموعة واحدة من الحسابات المعترف بها من قبل جميع المراكز المالية، مما يسهل التحليل المالي و مقارنة الشركات الدولية. في الواقع، فإن تطبيق محاسبة القيمة العادلة خصوصاً و المعايير الدولية عموماً، والتي تقترب مبادئها من مبادئ المعايير الأمريكية، بإمكانه توحيد اللغة المحاسبية المستعملة من قبل مجمل الشركات المدرجة في البورصة في أنحاء العالم و تخفيض أثر التوطن القانوني للشركات، مما لا يؤدي فقط إلى تحسين الاتساق والمقارنة بين الحسابات، ولكن من شأن أيضاً خفض تكاليف الدخول إلى أسواق رأس المال العالمية.

من جانب آخر، يرى Thompson (1994) أن تطبيق لغة محاسبية واحدة من شأنه وضع حد أمام التوحيد القطاعي: أي أن قواعد الحساب و العرض تكون موحدة لجميع قطاعات النشاط. و بالتالي، ينبغي للمعلومات المحاسبية أن تسهل للمستثمرين التعرف على فرص الاستثمار وتوجيه رؤوس الأموال إلى القطاعات ذات الأداء الأفضل. غير أنه، هناك من رد على أن توحيد المحاسبة لجميع الأنشطة غير منطقي، لأنه لا يمكن وصف أنشطة معينة ، مثل التأمين ، وهي بطبيعتها طويلة الأجل، بنفس الطريقة التي توصف بها الأنشطة التي تدار على المدى القصير مثل عمليات التحكيم التجاري على محافظ المعاملات. وبعبارة أخرى ، فإنه ليس من الصواب الاعتراف بصكوك المضاربة والصكوك الموجهة نحو الاستراتيجية والإدارة بنفس الطريقة.

من ناحية أخرى و بالحديث عن قابلية المقارنة داخل الشركة نفسها، أشار Dupré و Dumentier (2004) إلى أنه من غير المنطقي أن يظهر أصلين متطابقين تماماً في ميزانية شركة بمبلغين مختلفين. وهو على وجه التحديد الحال عند استخدام التكلفة التاريخية التي حددت انطلاقاً من المعاملة ، و التي تعكس سعر

السوق في تاريخ معين، مما يؤدي بالكيان لإنتاج بيانات محاسبية مختلفة. ولكن، في سياق محاسبة القيمة العادلة فإن الأدوات المالية التي لها إلى حد كبير نفس الخصائص الاقتصادية، يتم التعرف عليها وتقييمها على أساس واحد ووفقاً لنفس المبدأ، بغض النظر عن تاريخ دخولها في الحسابات و أيا كان النشاط المعني.

ومع ذلك، فإن معارضي القيمة العادلة لاحظوا أن قابلية المقارنة مشروطة بوجود أسواق عميقة وسائلة للأدوات المالية. في الواقع، عندما يتم استمداد القيمة العادلة من سوق نشطة، فإن ذلك من شأنه تعزيز قابلية المقارنة بين المعلومات المقيمة على أساس القيمة العادلة. أما في حالة غياب سوق نشطة، قد يتم تخفيض قابلية المقارنة عندما يتم تحديد القيمة العادلة باستخدام النماذج الداخلية التي يختلف فيها اختيار الفرضيات والمعايير من مؤسسة إلى أخرى. و لذلك، ليس هناك توحيد في القياس حتى في حالة أصل مماثل. في نفس المنطق، يرى Schipper (2003) أن تصنيف الأدوات المالية بموجب معيار المحاسبة الدولي IAS39 في عدة فئات، وتقييمها وفقاً لنية الإدارة من المرجح أن يقلل من قابلية المقارنة للأدوات المالية المتماثلة في الأساس.

4. دور القيمة العادلة في الأزمة المالية العالمية

لقد فرض موضوع القيمة العادلة نفسه على النقاش المحاسبي بسبب الجدل الدائر حول أفضلية الميل ناحية الملائمة مقارنة بموثوقية المعلومات باعتبارها الخصائص الأساسية للمعلومات المحاسبية، وقد تعددت الدراسات التي تناولت اثر استخدام القيمة العادلة والتوسع في استخدام الحكم الشخصي (والذي يمثل وفقاً لمعيار المحاسبة الأمريكي رقم 157 المستوى الثالث والأقل موضوعيه للقياس والتعبير عن القيمة العادلة) على إتاحة الفرصة لإدارة الشركات لارتكاب التلاعبات والإسراع بوقوع الفضائح والأزمات المالية، وقد تنوعت آراء الباحثين بين مؤيد ومعارض لاستخدام القيمة العادلة.

1.4. دراسات لا تعتبر استخدام القيمة العادلة سبباً للأزمة المالية العالمية

تعددت الدراسات التي دافعت عن محاسبة القيمة العادلة وأرجعت سبب الأزمة المالية العالمية لأسباب أخرى بخلاف استخدام القيمة العادلة مثل ضعف آليات الرقابة والحوكمة حيث أرجعت دراسة (Barlev & Haddaol, 2003) أسباب انهيار شركة Enron ليس لقصور في نظام محاسبة القيمة العادلة ولكن لقصور في التطبيق حيث أوضحت الدراسة أن شركة Enron قد أساءت ليس فقط في تطبيق القيمة العادلة ولكن أيضاً في تطبيق المحاسبة عن التكلفة التاريخية وما يتعلق بها من إقرار بالدخل وإندماج المشروعات، كما خلصت الدراسة إلى أن العيب ليس في نظام المحاسبة عن القيمة العادلة ولكن في أن النظام الرقابي الموجود لا يناسبها ولكن يناسب المحاسبة عن التكلفة التاريخية بشكل أكبر، كما أن تطبيق نظام محاسبي مزدوج يجمع بين محاسبة التكلفة التاريخية ومحاسبة القيمة العادلة سوف يعطي الفرصة لإضعاف الرقابة وزيادة الفرص لتلاعب الإدارة، وتعتبر الخطوات التي يتخذها مجمع المحاسبين القانونيين الأمريكي AICPA تجاه مراجعة القيمة العادلة من الخطوات السليمة في هذا الإتجاه. وقد اتفقت دراسة (Trussel & Rose, 2009) ودراسة (Dong, Thomas & Yi, 2009) مع دراسة (Barlev & Haddaol, 2003) في أن هناك مبالغة في الانتقادات الموجهة للمعايير الجديدة المتعلقة بالقيمة العادلة فهناك أسباب متعددة للأزمة المالية منها الضغط الحكومي وتعدد الأدوات المالية المستخدمة، حيث يعتقد البعض أن سبب أزمة الرهن العقاري قد جاء نتيجة للضغط الذي مارسه الحكومة الفيدرالية على المؤسسات المالية لتخفيض معايير الإقراض Lending Standards، يجب الإهتمام بتحسين

متطلبات معايير القيمة العادلة وذلك من خلال تطوير عملية تطبيق ووضع أفضل الإرشادات لتطبيق المحاسبة عن القيمة العادلة في سوق يتسم بأمرين عدم السيولة وعدم الفعالية. كما أشارت دراسة (Dong, Thomas & Yi, 2009) إلى مستويات التقييم في معيار المحاسبة الأمريكي 157 و أن المستوى الأول والثاني للقيمة العادلة تتصف بالملائمة والمستوى الثالث أيضاً ملائم ولكن بدرجة أقل و إن ملائمة القيمة العادلة سوف تتخضع (وبخاصة للمستوى الثالث) كلما زاد ضعف آليات حوكمة الشركات. وفي نفس الاتجاه أشارت دراسة (Laux and Leuz, 2009) إلى إن محاسبة القيمة العادلة ليست المسؤولة عن الأزمة وليست أيضاً مجرد نظام للقياس يقوم بالتقرير عن قيم الأصول دون إن يكون له آثار اقتصادية تخصه. وفيما يتعلق ببديل القيمة العادلة فقد أشارت الدراسة إلى إن محاسبة التكلفة التاريخية ليست هي الحل لمشاكل القيمة العادلة، فالتكلفة التاريخية لا تعكس القيمة الأساسية لعناصر القوائم المالية، وإذا كان هناك أيضاً مشكلات في القيم السوقية والتي أحيانا لا تعكس القيم الأساسية للأصول نظراً لتأثر القيم السوقية بالمشكلات السلوكية وعدم رشد المستثمر، فمن الأفضل استخدام القيم السوقية حتى إذا كانت الأسواق لا تتصف بالسيولة illiquid ودعم ذلك بالافصاحات الإضافية- التي تتعلق على سبيل المثال بالقيمة الأساسية للأصل الذي يتم الاحتفاظ به حتى تاريخ الاستحقاق، حيث أن محاسبة القيمة العادلة لا تمنع توفير معلومات إضافية والتي تتضمن تقديرات الإدارة للقيم الأساسية.

2.4. دراسات تعتبر استخدام القيمة العادلة سبباً للأزمة المالية العالمية

انتقدت دراسة (Halderman. 2006) و (Benston, 2006) و (Khan, 2009) محاسبة القيمة العادلة فقد تناولت دراسة (Halderman. 2006) اثر القيم العادلة على القوائم المالية لشركة انرون، فرأت الدراسة أن انرون قد أعلنت عن تخفيضات write offs وإعادة صياغة للإرباح Re statement كبيرة في أكتوبر ونوفمبر 2001 مما كان يشير إلى أن هناك محتمل في مكان ما. ومن فحص القوائم المالية الخاصة بالشركة اتضح أنها بعيدة في تمثيلها للحالة أو الأداء المالي الفعلي للشركة. وقد قامت انرون بإخفاء خسائر كثيرة من خلال الاستخدام غير الملائم والمضلل للوحدات ذات الأغراض الخاصة والشراكات الخارجية كما قامت باستخدام مكثف لمحاسبة القيمة العادلة، فقد كانت الميزانية العمومية لانرون تضم حسابات جارية وغير جارية بعنوان "أصول إدارة خطر السعر" price risk management assets والتي كانت أصول محاسبة القيمة العادلة لانرون وقد قامت انرون في 1992 بإقناع لجنة تداول الأوراق المالية أنها تستطيع استخدام محاسبة mark to market لتقييم المشتقات عقود الغاز طويلة الأجل، وبذلك أعطت للجنة لانرون الوسيلة التي تمنعها من استخدام المبادئ التقليدية وقد قامت انرون بخصم القيمة الحالية لـ 29 عاماً من الدخل من عقود العملاء. وفي عام 2000 تضخمت أصول إدارة خطر السعر من 5 بليون دولار إلى 21 بليون دولار وانخفض خطر تأخير السداد risk of default، كما أشارت الدراسة إلى أن استخدام انرون لمحاسبة القيمة العادلة خلقت فجوة توقيت بين الاعتراف بصافي الدخل والتدفقات النقدية الداخلة ذات الصلة، مما دفع انرون إلى تغطية هذه الفجوة من خلال الوحدات ذات الأغراض الخاصة.

وفي نفس السياق انتقدت دراسة (Halderman. 2006) دفاع (Schuetze, 2006) عن القيمة العادلة في أن المحاسبين ليسوا مؤهلين أو أكفاء للحكم على القيم العادلة للأصول أو الالتزامات غير النقدية ويمكن معالجة ذلك من خلال الاعتماد على تقييمات من متخصصين خارجيين وتعتبر القيمة العادلة غير ناجحة ولكن

الفشل بالنسبة لانرون جاء بسبب عدم مطالبة انرون بالحصول على آراء خبراء تقييم خارجيين ومستقلين، فقد رأيت دراسة (Halderman, 2006) ان رأى Schuetze كان صحيحاً بالنسبة للمستويين الأول والثاني في التقييم حيث تعتبر التقييمات السوقية او القريبة منه موجودة ولكن بالنسبة للمستوى الثالث (كما هو الحال في شركة انرون) يختلف الموضوع تماماً فقد قامت انرون بخلق معاملات تتعلق بأصول ثابتة وبرامج حاسب ولم يكن لها أغراض الأعمال الحقيقية ولكن كان الهدف من ذلك هو التلاعب وتحويل الدخل المستقبلي المتوقع إلى السنوات الحالية بحيث تستطيع الإدارة التريح من اتفاقيات الحوافز، كما رأيت الدراسة أن المستوى الثالث للتقييم يتضمن درجة عالية من عدم الموضوعية وقد قامت القيمة العادلة بتحويل التقرير المالي للشركات إلى مضاربة حول الأحداث المستقبلية ودفعت المحاسبين المستقلين إلى المضاربة حول ما إذا كانت مضاربات الشركة تعتبر معقولة.

وقد اتفقت دراسة (Benston, 2006) مع دراسة (Halderman, 2006) أن سبب أزمة شركة انرون جاءت من تطبيقها لمحاسبة القيمة العادلة وتحديدًا للمستوى الثالث من التقييم حيث تتخضع خبرة محاسبي الشركة ومراجعيها المستقلين المتعلقة وحيث يتم استخدام تقييمات على أساس التدفقات النقدية المخصومة وأدوات التقييم الأخرى التي يقدمها مديري الشركة وليس بالإشارة إلى أسعار السوق. وقد رأيت الدراسة أن استخدام انرون تقديرات القيمة العادلة وفقاً للمستوى الثالث لم يكن في بادئ الأمر بهدف تضليل المستثمرين ولكن لتحفيز المديرين وتعويضهم عن المنافع الاقتصادية التي تم تحقيقها للمساهمين فقامت بإعادة تقييم عقود الطاقة لتعكس الابتكار في كيفية هيكل هذه العقود على أن يتم التقرير عن الزيادة في القيمة في إرباح السنة الحالية، بعد ذلك قامت انرون بتطبيق إعادة التقييم طبقاً للمستوى الثالث على أصول أخرى وعندما لم تكن عمليات انرون مريحة كما يتوقعها المدراء جاءت إعادة التقييم بهدف تضخيم صافي الربح الذي يتم التقرير عنه. وقد دفع ذلك المديرين إلى استثمار موارد كثيرة في مشروعات مكلفة ويتم تشغيلها وتنفيذها بصورة رديئة ولكنها يمكن أن تكون قيمتها العادلة مرتفعة. وبرغم أن محاسبة القيمة العادلة وفقاً لمبادئ المحاسبة المقبولة قبولاً عاماً تقتصر على الأصول المالية إلا أن محاسبي شركة انرون استطاعوا الالتفاف حول هذا التقييد وتسجيل تقديرات القيمة الحالية لأصول أخرى باستخدام إجراءات يتم قبولها وربما تصميمها بواسطة مراجعها الخارجي آرثر أندرسون. وقد كان من المتوقع أن يشك مراجعها الخارجي في تقديرات الإدارة للقيمة العادلة وذلك كما هو مطالب في معياري العمل الثاني والثالث لمعايير المراجعة المتعارف عليها، كما يطالب معيار المراجعة 57 أن يقوم المراجع بجمع الأدلة الكافية والملائمة للتأكد من أن طرق التقييم تعتبر مقبولة وانه تم الإفصاح عن طرق التقدير والافتراضات الجوهرية ولكن من الواضح أن المراجع الخارجي كان لديه حوافز نقدية قوية للاحتفاظ بعميله الذي كان يقدم له خدمات استشارية كثيرة بجانب المراجعة.

ومن خلال التطبيق على قطاع البنوك، توصلت دراسة (Khan, 2009) إلى أن نطاق استخدام القيمة العادلة سوف يؤثر على زيادة عدوى الإفلاس Contagion بين البنوك وهو من الأمور الخطيرة أثناء تلك الحقبة قليلة السيولة، وسوف يتوقف انتقال العدوى في استخدام المحاسبة عن القيمة العادلة على حسب القوة الرأسمالية للبنك، فكلما كان البنك أقل أو ضعيف من الناحية الرأسمالية إلى جانب ارتفاع نسبة الأصول والالتزامات بالقيمة العادلة كلما زاد تأثير البنوك بعدوى الإفلاس وتأثرت بشكل أكبر بالأزمة المالية العالمية.

والخلاصة أن موقف القيمة العادلة مثير للجدل حيث يصعب القول أنها سبباً أو أنها ليست سبباً في الأزمة المالية العالمية فالمشكلة ليست في القيمة العادلة في حد ذاتها ولكن يمكن القول وبشكل مؤكد أن التطبيق السيء لمحاسبة القيمة العادلة كان له دوراً بارزاً في الانهيارات المالية التي حدثت مؤخراً بالإضافة إلى وجود ضعف آليات الحوكمة وضعف الرقابة.

الخاتمة

بناء على ما تقدم، فإن عملية تبني محاسبة القيمة العادلة تواجه العديد من العراقيل و الصعوبات على صعيد الدول المتقدمة عموماً و الدول النامية على وجه الخصوص نظراً لحدثة تبني معايير المحاسبة الدولية. و عليه فقد حاولنا استنباط أهم العراقيل التي يمكن أن تواجه تبني محاسبة القيمة العادلة في الجزائر:

- عدم توفر أسواق نشطة، و بالتالي لجوء إدارات الشركات إلى التقييم الذاتي، والذي سيساهم في تخوف المستثمرين من القوائم المالية المعدة وفقاً لتلك المعايير، انطلاقاً من أن إدارات الشركات تستطيع استخدامها في التلاعب المتعمد.

- عدم جدوى تطبيق المعايير الدولية في دول العالم الثالث، لعدة أسباب من أهمها:

▪ عدم تمكن الشركات من تحمل تكاليف تطبيقها، وخصوصاً أن أكثر الشركات تعد من شركات الحجم الصغير والمتوسط وبالتالي تحمل تكاليف إضافية سيساهم في إخراجها من منافسة الأسواق الداخلية والخارجية.

▪ أغلب تلك المعايير تراعي ظروف، وبيئة، ومصالح شركات العالم المتقدم، والتي هي تختلف في كثير من الجوانب الاقتصادية عن ظروف، وبيئة، ومصالح شركات العالم الثالث بشكل عام والجزائر بشكل خاص.

و في الأخير، يمكن القول أنه يتم الاستفادة من منافع محاسبة القيمة العادلة فقط إن تم قياسها بدقة و موثوقية، و هو ما يصعب تحقيقه... !

قائمة المراجع :

- Aboody D., Barth M.E. et Kasznik R. (2004) « SFAS No. 123 stock-based employee compensation and equity market values », *The Accounting Review*, vol. 79, n° 2, pp. 251-275.
- Aboody D., Barth M.E. et Kasznik R. (2005) « Do firms manage stock-based compensation expense disclosed under SFAS 123? », Working Paper, Stanford University, Graduate School of Business.
- Ahmed A.S. et Takeda C. (1995) « Stock market valuation of gains and losses on commercial banks' investment securities: an empirical analysis », *Journal of Accounting and Economics*, vol. 20, pp. 207-225.
- Anagnostopoulos Y. et Buckland R. (2005) « Historical cost versus fair value accounting in banking :implications for supervision, provisioning, financial reporting and market discipline », *The Journal of Banking Regulation*, vol. 6, n° 2, pp. 109-127.
- Barlev B. et Haddad J.R. (2002) « Fair value accounting and the management of the firm », *Critical Perspectives on Accounting*, n° 1001, pp. 1-33.
- Barth M.E. (1994) « Fair value accounting: evidence from investment securities and the market valuation of banks », *The Accounting Review*, vol. 69, n° 1, janvier, pp. 1-25.
- Barth M.E. et Clinch G. (1998) « Revalued financial, tangible, and intangible assets: associations with share prices and non market-based value estimates. », *Journal of Accounting Research*, vol. 36, pp. 199-33.
- Barth M.E., Beaver W.H. et Landsman W. (1996) « Value relevance of banks' fair value disclosures under SFAS n° 107 », *the Accounting Review*, vol. 71, n° 4, octobre, pp. 513-537.
- Barth M.E., Landsman W. et Rendleman J.R. (1998) « Option pricing-based bond value estimates and a fundamental components approach to account for corporate debt », *The Accounting Review*, vol. 73, pp. 73-102.
- Barth M.E., Landsman W. et Wahlen J.M. (1995) « Fair value accounting: effects on banks' earnings volatility, regulatory capital, and value of contractual cash flows », *Journal of Banking and Finance*, vol. 19, pp. 577-605.
- Basel Committee on Banking Supervision (1999). *Sound Practices for Loan Accounting and Disclosure*.
- Bernard V.L., Merton R.C. et Palepu K.G. (1995) « Mark-to-market accounting for banks and thrifts: lessons from the Danish experience », *Journal of Accounting Research*, vol. 33, spring, pp. 1-32.
- Bernheim Y. (1998) « De l'opportunité d'évaluation à la juste valeur », *Revue Française de Comptabilité*, n° 299 ,avril, pp. 58-64
- Botosan C.A., Hopkins P.E., Nelson K.K., Venkatachalam M. et al., (2005) « Response to the FASB's exposure draft on fair value measurements », *Accounting Horizons*, vol. 19, n° 3, septembre, pp. 187-96.
- Carroll T.J., Linsmeier T.J. et Petroni K.R. (2003) « The reliability of fair value versus historical cost information: evidence from closed-end mutual funds », *Journal of Accounting, Auditing and Finance*, vol. 14, winter, pp. 1-23.
- Choi J.H. et Das S. (2003) « The predictive ability of comprehensive income disclosures under SFAS N° 130,« Working Paper, Hong Kong University of Science and Technology, october.
- Dietrich J.R., Harris M.S. et Muller K.A. (2001) « The reliability of investment property fair value estimates,« *Journal of Accounting and Economics*, vol. 30, pp. 125-158.
- Dumontier P. et Dupré D. (2004) *Pilotage Bancaire : les Normes IAS et la Réglementation Bâle II*, Revue Banque Edition.

- Eccher E., Ramesh K. et Thiagarajan R. (1996) « Fair value disclosures by bank holding companies », *Journal of Accounting and Economics*, vol. 22, n° 1-3, pp. 79-117.
- Federal Reserve Board (2001). Comments on the proposal of the Joint Working Group of Standards Setters. Valable en ligne sur : <http://www.iasb.org.uk/docs/fijwg/in121.pdf>.
- Financial Accounting Standards Board (1991). Statement of Financial Accounting Standards No.107: Disclosures about Fair Value of Financial Instruments. FASB, Norwalk, CT.
- Financial Accounting Standards Board (1994). Statement of Financial Accounting Standards No.119: Disclosure about Derivative Financial Instruments and Fair Value of Financial Instruments. FASB, Norwalk, CT.
- Gebhardt G., Reichardt R. et Wittenbrink C. (2004) « Accounting for financial instruments in the banking industry: conclusions from a simulation model », *European Accounting Review*, vol. 13, n° 2, pp. 341-371.
- Hirst D.E. et Hopkins P.E. (1998) « Comprehensive income reporting and analysts' valuation judgments, » *Journal of Accounting Research*, vol. 36, supplement, pp. 47-75.
- Holthausen R. et Watts R. (2001) « The relevance of the value relevance literature for financial accounting standard setting », *Journal of Accounting and Economics*, vol. 31, n° 1-3, pp. 3-75.
- International Accounting Standards Board (1998). International Accounting Standard No.39: Financial Instruments: Recognition and Measurement. IASB, London. 20
- Joint Working Group of Standard Setters (2000). Recommendations on accounting for Financial Instruments and Similar Items. FASB, Norwalk, CT.
- Jeanjean T. (2009) juste valeur, encyclopédie de comptabilité, contrôle de gestion et audit sous la direction de Bernard C., 2^{ème} édition, pp. 1025-1034.
- Khurana I.K. et Kim M.S. (2003) « Relative value relevance of historical cost vs. fair value: evidence from bank holding companies », *Journal of Accounting and Public Policy*, vol. 22, n° 1, pp. 19-42.
- Landsman W.R. (2005) « Fair value accounting for financial instruments: Some implications for bank regulation », Working Paper, University of North Carolina, septembre.
- Landsman W.R., Peasnell K., Pope P.F. et Yeh S. (2004) « The value relevance of alternative methods of accounting for employee stock options », Working Paper, University of North Carolina, avril.
- Lev B. et Zarowin P. (1999) « The boundaries of financial reporting and how to extend them », *Journal of Accounting Research*, vol. 37, n° 2, autumn, pp. 353-385.
- Mozes A.H. (2002) « The value relevance of financial institution's fair value disclosures: a study in the difficulty of linking unrealized gains and losses to equity values », *ABACUS*, vol. 38, n° 1, pp. 1-15.
- Nelson K. (1996) « Fair value accounting for commercial banks: an empirical analysis of SFAS n°107 », *The Accounting Review*, vol. 71, n° 2, avril, pp. 161-182.
- Nissim D. (2003) « Reliability of banks' fair value disclosure for loans », *Review of Quantitative Finance and Accounting*, n° 20, pp. 355-384.
- Papiernik J.C., Meier H.H. et Rozen E.S. (2003) « SFAS No. 115: effects on bank capital, securities classification, and portfolio spread », *Bank Accounting and Finance*, juin, pp. 15-20.
- Park M., Park T. et Ro B. (1999) « Fair value disclosures for investment securities and bank equities: evidence from SFAS N° 115 », *Journal of Accounting Auditing and Finance*, vol. 14, n° 3, pp. 347-370.
- Petroni K.R. et Wahlen J.M. (1995) « Fair values of equity and debt securities and share prices of property-liability insurers », *The Journal of Risk and Insurance*, vol. 62, n° 4, pp. 719-737.

- Schipper K. (2003) « Principles-based accounting standards », *Accounting Horizons*, vol. 17, n°1, pp. 61-72.
- Schrand C. (1997) « The association between stock-price interest rate sensitivity and disclosures about derivative instruments », *The Accounting Review*, vol. 72, n° 1, pp. 87-109.
- Secondi J. (2004) « Gare au choc de la culture IAS », *Nouvelle Economiste*, 30 avril, pp. 21-24.
- Securities and Exchange Commission (2001), Letter to Joint Working Group of Standard Setters. Disponible sur le site suivant : <http://www.sec.gov/info/accountants/staffletters/jwg072401.htm>.
- Simko P. (1998) « Financial instrument fair values and non financial firms », *Journal of Accounting, Auditing and Finance*, vol. 14, n° 3, pp. 247-274.
- Stark A.W. (1997) « Linear information dynamics, dividend irrelevance, corporate valuation and the clean surplus relationship », *Accounting and Business Research*, vol. 27, n° 3, pp. 219-228.
- Tan P. (2005) « Value relevance of disclosed fair value and hedging information in an IASB accounting regime, » Working Paper, Nanyang Technological University.
- Thompson J. (1994) « SFAS 115: A victory for fair value accounting », *National Public Accountant*, October, pp. 21-23.
- Venkatachalam M. (1996) « Value-relevance of banks' derivatives disclosures », *Journal of Accounting and Economics*, vol. 22, pp. 327-355.
- Watts R.L. (2003) « Conservatism in accounting. Part I. Explanations and implications. », *Accounting Horizons*, vol. 17, n° 3, pp. 207-221.
- Williams P.A., Moyes G.D. et Park K. (1996) « Factors affecting earnings forecast revisions for the buy-side and sell-side analyst », *Accounting Horizons*, vol. 10, n° 3, pp. 112-121.
- Wong M.H. (2000) « The association between SFAS No. 119 derivatives disclosures and the foreign exchange risk exposure of manufacturing firms », *Journal of Accounting Research*, vol. 38, n° 2, autumn, pp. 387-417.